

أستاذ المقياس: موساوي عبد الرحمان

المقياس: التنظيم الدولي المعاصر

المحاضرة الأولى:

النظام الدولي: يستخدم أحياناً كمرادف لـ "international system" ويشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول. وبهذا المعنى فإن له عدداً من النعوت الرسمية – سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، عسكري – مما يعطي منهجاً وانتظاماً للعلاقات الدولية. يستند النظام الدولي المعاصر إلى نظام الدول الأوروبي الذي أنشئ في وستفاليا عام 1648: دول متعددة ذات سيادة تتعايش في ظرف من الفوضى التي تعترف مع ذلك بمعايير عامة للسلوك والتفاعل. وقد وجدت أنظمة دولية أخرى، مثل الامبراطوريات والسلطنات وأنظمة الجزية، لها مكونات وصفات مختلفة، لكن النظام المعاصر، وهو نظام عالمي الآن، يقوم على أساس رفض الحكومة العالمية، وافترض سيادة الدولة. فيقال إنه يظهر "نظاماً" (order) بمعنى أنه يعترف بالعناصر التنظيمية (مثل موازين القوى والدبلوماسية والقانون) التي توفر إطاراً يجري التفاعل ضمنه. ولا ينسجم اللجوء الدوري إلى الصراع المسلح مع هذا النظام لأن العنف نفسه مقيد بقواعد معروفة. على أن الاستقرار قيمة أساسية في أي نوع من أنواع النظام الدولي. وهذا لا يعني بالضرورة أن النظام ساكن. فالتغيير والتطور (مثل ظهور دول جديدة) يمكن أن يحدث وهو يحدث بالفعل، لكن ذلك يتم استيعابه من خلال التكيف أو التسوية.

ويرجع السبب المنطقي الأول لوجود النظام هو الأمن؛ وبأن الغرض من التدابير التنظيمية هو توفير الحماية للدول ذاتها وللنظام الذي تشكل جزءاً منه. ويجذب هذا الرأي الواقعي أو المحافظ الوضع الراهن وينفر عادة من الادعاءات بأن النظام هو مرادف للعدالة أو يجب أن يكون مرادفاً لها. ويجادل آخرون أيضاً بأنه ما من نظام دولي يمكن أن يكون شرعياً دون الترتيب العادل للأمر. فالضغوط من أجل نظام اقتصادي دولي جديد تنبثق عن اعتقاد بأن التدابير المعاصرة غير منصفة وأنه يجب تغييرها. وينبثق هذا الطلب، في النظام الحالي، بشكل رئيسي من "العالم الثالث" أو الدول النامية. وكثيراً ما تقترن الحجة الداعية إلى العدل بوصفه القيمة المركزية بالفكرة القائلة إن النظام الدولي (النظام بين الدول) يجب أن يفسح الطريق لنظام عالمي (نظام بين الأفراد أو تجمعات الناس من غير الدول). وبهذه الطريقة، يُنظر إلى التأكيد على القضايا الدبلوماسية – الاستراتيجية بوصفها لا تنفصل عن القضايا العالمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية.

وبدلاً من أن يكون النظام متعلقاً بالدرجة الأولى بمسائل الأمن القومي والدولي، فإنه مرتبط عضوياً بقضايا المعاناة البشرية والفقر والجوع والعدالة الاجتماعية والتوازن البيولوجي. فشروط السلام تستند إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وهو ما يقتضي توفيره بشكل كاف الوضع الراهن للقوة والسلطة في السياسة الدولية افتقاراً شديداً. وثمة استعمال آخر للمصطلح يركز على إنشاء المنظمات الدولية والمؤسسات المركزية بصفتها سمات مميزة للنظام. ولا يمكن للنظام أن يوجد على نحو ملائم بين الدول حتى يتم إيجاد مؤسسات آمرة

تستقطب ولاء الجميع. على أنه، كما أشار بعض المعلقين، يعتبر استعمال مصطلح "international order" (النظام الدولي) غير مناسب في هذا السياق، حيث إنه، مع إنشاء حكومة عالمية، من شأن أسس النظام أن تكون داخلية لا دولية.

2. بنية النظام الدولي:

-الدولة: هي الوحدة الأساسية في بنية وتركيب النظام الدولي سيطرت على هذه البنية منذ تأسيسها في معاهدة ويستفاليا سنة 1648، وقد سيطر مفهوم القوة كوسيلة أساسية بالنسبة للدولة، فقد قامت لقرون من الزمن علاقات قائمة على مبدأ القوة والهيمنة والصراع خاصة بين الدول الكبرى.

-المنظمات الدولية: هي عبارة عن هيئات قانونية ذات طابع دولي تنشئها مجموعة من الدول أو الفواعل الدولية الأخرى ذات الإرادة الحرة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، تنقسم الى قسمين منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية.

-الشركات الدولية (متعددة الجنسيات): هي شركات اقتصادية وصناعية وتجارية تنشط على المستوى الدولي فلا تتقيد بحدود الدولة التي تنتمي إليها من حيث الجنسية، لها تأثير كبير في الشؤون السياسية الدولية بإمكانها تغيير سلوكيات الدول تجاه قضايا معينة، وهي مرتبطة بشكل وثيق بالاقتصاد الدولي.

-الأفراد: أصبح فاعل مؤثر في توجيه الأحداث الدولية وتغيير مجراها بنسب متفاوتة مثل تأثير بن لادن، واوساخ، المتخصصين في القرصنة الالكترونية، صحفيين، رؤساء العصابات، رجال أعمال ومستثمرين، المشاهير في الرياضة والفن وغيرها. ...

3. أنماط النظام الدولي:

● نظام القطبية الأحادية - يتميز بوجود ترتيب تدريجي من خلال هيمنة تدريجية لقطب قوي على هرم النظام الدولي، ويساهم هذا القطب في تحديد قواعد معينة للتفاعل الدولي، ويتميز بالاستقرار النسبي (مثل الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الى يومنا هذا).

● نظام الثنائية القطبية: يقوم على التوازي النسبي والمتقارب لقوتين كبيرتين على قمة النظام الدولي تختلفان في المبادئ السياسية والايدولوجية وحتى الاقتصادية، مع غياب المرونة والانسجام في التعامل بينهما (مرحلة الحرب الباردة بين الو.م.أ والاتحاد س)

● نظام تعدد الأقطاب: يقوم على تعدد محاور القوة واستقلالية القوى المتوازنة من حيث القوة في الدفاع عن مصالحها، في ظل رفض الاحتكام للقانون الدولي والأخلاق والأعراف الدولية (وضع العالم في ظل تعدد القوى في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا).

مفهوم التنظيم الدولي:

التنظيم الدولي فكرة تاريخية، تتطلب تضامن الدول على الصعيد العالمي من أجل تحقيق أهداف معينة، كما هو الحال في التنظيم الداخلي وحتى تكون المنظمة فاعلة يجب أن تحتوي على عدد من الدول التي تقبل إخضاع منازعاتها مع الدول الأخرى للقانون الدولي، والتي يجب أن يضمن احترام جميع المبادئ القانونية الأساسية.

والتنظيم الدولي أرسى فكرة المنظمة الدولية. الذي ينطوي على عدد من الدول المستقلة، والذي بدأت إرهاصاته في مؤتمر فيينا عام 1815 كان هدفه حفظ السلام الأوروبي بعد هزيمة نابليون بونابرت، انشئت المنظمات النهرية أو بشكيل لجان الأنهار الدولية لتقرير حرية الملاحة في الأنهار الدولية، ثم تلتها الاتحادات الإدارية للبريد والاتصال، ثم أقيم الاتحاد الجمركي. وهكذا توالى الهيئات الجماعية للتعبير عن إرادة الدول، والتي لا تتناقض مع مبدأ سيادة الدول مادامت أنها لا تقوم على نظام الإجماع، غير أن هذه المنظمات كانت الحميرة التي أنتجت عصبة الأمم والمنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة العمل الدولي، إلا أن العصبة قد فشلت لأسباب متعددة منها العجز الكامل عن منع الحرب والمنازعات والتسليح وحل المشاكل بالطرق السلمية، لكن العصبة نجحت في تكريس نظام الانتداب في عهدها، وجسده على فلسطين وجنوب إفريقيا، فخلقت لنا النظام الاستعماري.

قامت الحرب العالمية الثانية وانتهت في سان فرانسيسكو إلى إقامة منظمة الأمم المتحدة عام 1945، التي تستند على ميثاق دولي يأخذ صورة الاتفاق الدولي متعدد الأطراف.

1. تعريف التنظيم الدولي: عدت وتنوعت التعاريف المحددة للتنظيم الدولي وفق التعدد والتنوع في المنطلقات الفكرية غير أنها في مجملها تحمل أبعاداً قانونية وفلسفية أخلاقية وعلمية. وكلمة "التنظيم" تعني مجموعة الوحدات أو العناصر التي ترتبط فيما بينها بعلاقات، هذه الوحدات تتميز بخصائص مشتركة تدعم هذه الروابط، وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل التنظيمي. أما مصطلح "الدولي" فهو يعبر على أن الفاعل الرئيسي داخل هذا التنظيم هو الدولة، فرغم ظهور العديد من الفواعل والكيانات الأخرى في هذا التنظيم (التنظيم الدولي المعاصر (غير أن الدولة لازالت الفاعل الأساسي من بين الفواعل والأشخاص في المجتمع الدولي. أما "المعاصر" فهي مسألة اختلاف في تحديدها بدقة غير أن ما هو غالب أنا تعني حوالي قرن من الزمن) التاريخ الحديث كان يطلقه الأوروبيون على القرون الثلاثة 16، 17، 18. في حين يطلقون على ما بعدها التاريخ المعاصر).

ومنه فالتنظيم الدولي هو الإطار الذي تتشكل داخله الجماعة الدولية فهو يشمل كل مظهر من مظاهر العلاقات الدولية مثل العلاقات الدبلوماسية وإبرام المعاهدات والمؤتمرات وغيرها من الأنظمة القانونية. وظهر اصطلاح التنظيم الدولي لأول مرة سنة 1908 ترجمة لمقال باللغة الألمانية نشر بالفرنسية في المجلة العامة للقانون الدولي، وأصبح استخدامه متداولاً لدى فقهاء القانون الدولي الألمان، أما أول تجسيد للتنظيم الدولي عملياً كان من خلال تأسيس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة.

4. وظائف التنظيم الدولي :

التكامل والتعاون الدولي: التنظيم يتطلب التحول من تعدد الوحدات وتباعدها إلى تفاعلها وتربطها والتقريب بينها في المصالح والأفكار، فالتكامل والتعاون عملية نظامية قد تتجسد في العديد من الأشكال كالكتكتلات الوظيفية في المجال الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة في السبعينات)، وقد تنشأ العديد من الكيانات التكاملية في النظام الدولي متنافسة فيما بينها حول مصالح اقتصادية، وقد توظف هذه الكيانات التكاملية في إطار الأحلاف والصراع في نظام الثنائية القطبية.

تحقيق الأمن والاستقرار: تحقيق الأمن هو الهدف الأسمى لقيام التنظيم الدولي، فتهديد الأمن الدولي ينفي وجود التنظيم الدولي، والهدف الأساسي الذي جاء من أجله وهو حماية وحداته من الاعتداء والفوضى، ووظيفة تحقيق أمن النظام الدولي تتطلب رصد الموارد وتعبئتها وتحويلها إلى قدرات لحماية النظام والدفاع عن بقاءه، وتختلف حسب شكل النظام ففي النظام التعددي تتطلب التوازن وتحقيق الإجماع وتوفير القدرة العسكرية القادرة على مواجهة التحديات. أما في النظام الأحادي فيغلب عليها طابع الإكراه من طرف القوة المهيمنة.

تحقيق التنمية والازدهار: تعتبر التنمية وسيلة لتطوير التنظيم الدولي، وذلك من خلال استخراج الموارد وتوظيفها لتحسين أداء النظام وصورته والمحافظة على توازنه واستقراره، وتتجسد التنمية في نظام التعددية من خلال التكتلات الاقتصادية التي تركز على العامل الاقتصادي، أما في حالة الثنائية فتحل في مكانها الأحلاف التي تركز على العاملين العسكري والإيديولوجي، أما في حل الأحادية فتركز على دور الدولة العالمية التي تعتبر مركز النظام.

الشرعية والتكيف: وتعني الشرعية مدى القبول الذي تتميز به سلوكيات القوى الدولية عند بقية أعضاء التنظيم الدولي، ففي نظام التعددية القطبية تستند الشرعية إلى القبول المتبادل للقوى الكبرى مع دور فعال للمنظمات العالمية والإقليمية، أما الشرعية في النظام الثنائي فتستند إلى مقدار القوة التي يمتلكها الطرفين ودرجة قبول الدول التابعة لهما لسلوكياتهما، أما في النظام الأحادي فالدولة العالمية لا تحتاج لتبرير سياساتها والبحث عن شرعية لها.

أما التكيف فتعني قدرة النظام على التكيف مع الضغوط البيئية الداخلية، وتعتبر المنظمات الموجودة في النظام أحسن وسيلة لامتصاص واحتواء الضغط وعناصر الاضطراب، وتكون القدرة على التكيف في النظام التعددي أكبر بكثير من النظامين الثنائي والأحادي نظرا لاعتمادها على القوة بشكل أكبر.

5. العوامل المؤثرة في استقرار النظام الدولي:

- طبيعة العلاقات السياسية بين الدول - تعاون - تنافس - صراع.

- طبيعة الأنظمة السياسية السائدة (ديمقراطية، شمولية، ...)

- عدد السكان ومستوى النمو السكاني.

- الموقع الجغرافي والطقس.

- الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية.

- المستوى الحضاري للشعوب وعلاقتها بعامل الدين والثقافة (الإيديولوجية).

- درجة الانفتاح على العالم ونسبة الجاليات في إقليم الدولة.